التعميم السياسي الشهري (7)

ينتهي العام 2009 على جملة تطورات دراماتيكية في كافة مجالات الحياة وعلى كل الصعد.

•فمن جهة، عادت النبرة العسكرية الأميركية لتتصاعد، مترافقة مع تعزيز الإنتشار العسكري لقوات لامبريالية الاميركية في عدة مناطق من العالم (أميركا اللاتينية، أفغانستان).

•ومن جهة أخرى، تستمر إسرائيل في تجاهل مواقف الأمم المتحدة (تقرير غولدستون حول جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة) والرفض الذي عبر عنه الرأي العام العالمي تجاه بناء المستوطنات وحصار غزة. وتستفيد إسرائيل من دعم الولايات المتحدة لكل مواقفها، بما في ذلك تلك التي تعمد الى تهديد لبنان ومقاومته وكذلك سوريا.

•أما على صعيد الأزمة الرأسمالية العالمية، فلا تزال تدور في دائرة الخطر الشديد، وهي قد أدت الى زيادة الفقر والبطالة، نتيجة الإنهيارات المسجلة في كل البورصات تقريباً وفي القطاع المصرفي.

•وتنعكس هذه التطورات الدراماتيكية على الوضع اللبناني من خلال زيادة الدين العام واستفحال البطالة وتفشي الفقر. هذا، عدا عن المخاطر المسجلة في البيان الوزاري لحكومة تحالف الطوائف.

•أخيراً، لا بد من الإشارة الى أن الحزب الشيوعي اللبناني قد زاد من وتيرة تحركه ونضالاته على الصعيدين السياسي والمطلبي العام.

أولاً ـ الوضع العالمي واحتمالات عدوان إسرائيلي جديد على لبنان

1 ـ تميز الوضع العالمي، خلال الفصل الأخير من السنة الحالية بعودة الولايات المتحدة، تقريباً، الى توجهات ظن البعض أنها تراجعت بعد رحيل جورج بوش . فإدارة باراك أوباما وجهت أعمالها العسكرية على كل الجبهات: فهي تتابع تآمرها على بعض الأنظمة التقدمية في أميركا اللاتينية، بدءاً باستمرارها في دعم الإنقلاب الرجعي في هندوراس مروراً بتعزيز قواعدها وتواجدها في كولومبيا ووصولاً الى التحرشات المتمادية لحلفائها في الحكومة الكو لومبية ضد فنزويلا والى التراجع عن كل التعهدات بشأن تخفيف الحصار على كوبا . وهي، كذلك، تزيد من عديد قواتها في أفغانستان (30 ألف عسكري جديد) وكذلك في المحيط الهندي، عموماً، وبحر العرب، على مقربة من العراق (حيث عادت التفجيرات الإرهابية الى حصد مئات الأشخاص يوم ياً) وإيران (التي تشهد عدم استقرار مستمر الى جانب إعادة طرح مسألة إنتاجها النووي على بساط البحث مجدداً).

وقد عبر خطاب أوباما في أوسلو عن هذه التوجهات الجديدة بالقول أن "هناك أوقات تحتاج فيها الأمم الى خوض حروب" وأن "لأدوات الحرب دور تؤديه في الحفاظ على السلام".

2 ـ بالإضافة الى ذلك، تستمر الولايات المتحدة في دعم سياسة حكومة إسرائيل، إن تجاه الفلسطينيين أم في مجال تصعيد المواقف السياسية ضد شعوب المنطقة العربية، الأمر الذي لا يهدد السلام في المنطقة

فقط، بل السلام العالمي ككل. فإسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، ضربت عرض الحائط بالموقف الصادر عن الأغلبية الساحقة لدول العالم الممثلة في الأمم المتحدة حول الجرائم التي ارتكبتها إبان حربها على المدنيين في غزة . ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ أن القوات الإسرائيلية لا تزال تحاصر قطاع غزة وتمنع عنه الغذاء والدواء؛ وتتعاون في هذا الأمر مع السلطات المصرية التي قررت ملاقاتها الى منتصف الطريق، فأقفلت، هي الأخرى، وبالفولاذ، ما تبقى من أنفاق مفتوحة بين غزة وأراضيها.

هذا، في وقت تستمر فيه الحكومة الصهيونية في تهويد القدس وبناء وحدات إستيطانية جديدة . بل أكثر من ذلك، فقد أعلن نتا نياهو أن دعم المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة سيشكل الأولوية الأولى وأنه رصد في سبيل ذلك 41 مليون دولار لدعم أوضاع 110 آلاف مستوطن، وذلك ضمن خطة تقضي بصرف ما يقارب المليار دولار على حوالي مليون ونصف المليون من المستوطنين في المناطق الفلسطينية. ولم يمنع الموقف الأخير الذي اتخذه مجلس وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي حول ضرورة نشوء الدولة الفلسطينية ومنع تهويد القدس الشرقية أن يستمر هذا الإتحاد في تطبيق سياسات الدعم لإسرائيل ولا في الإستمرار في تنفيذ المعاهدات التي تعطي الأفضلية لهذه الدولة العنصرية.

3 ـ أما فيما يتعلق بالسياسة الأميركية-الإسرائيلية في المنطقة، فيلحظ أنها عادت الى التوتير والتصعيد الكلامي فيما يتعلق بسلاح المقاومة الوطنية في لبنان ودور حزب الله ضمنها . ذلك أن نتانياهو عاد الى نغمة الحديث عن أنه سيحمل كل لبنان أوزار إعطاء حزب الله حصة في الحكو مة الجديدة. هذا، عدا عن تمادي إسرائيل في خرق القرار 1701، دون أن تلقى أية مواجهة من قبل قوات الطوارىء الدولية التي من المفترض أنها عززت لتتمكن من مراقبة تنفيذه . وعودة المناورات العسكرية على الحدود، ومنها تلك التي تمت في أوائل شهر كانون الأول، والتي وضعت تحت شعار " الرد على الصواريخ التي يمكن أن تطلق من لبنان "، بما يدل على أن تل أبيب تحضر، عبر بعض خلاياها النائمة وعملائها في لبنان، لتحركات مشبوهة تستدرج ضربة جديدة توجه الى البنى التحتية والمدنيين، كما حصل في عدوان تموز 2006.

4 ـ ويرتبط التوتير ضد لبنان بمعلومات صدرت في بعض وسائل الإعلام اللبنانية والعربية تفيد أن هنالك خطة لتوسيع رقعة العدوان وصولاً الى توجيه بعض الضربات الإستباقية الى سوريا وإيران لمنعهما من إمكانية التدخل لمصلحة لبنان الذي سيكون النقطة المركزية في الخطة العسكرية الأميركية - الإسرائيلية، في محاولة لإعادته الى بيت الطاعة مجدداً.

ثانياً ـ الأزمة الرأسمالية العالمية وانعكاساتها: من دبي الى واشنطن

من جهة أخرى، تشهد الأزمة الإقتصادية والمالية مرحلة جديدة، ربما أخطر من التي سبقتها.

فالمصارف الأميركية، التي تلقت دعماً ضخماً لتثبيت أوضاعها، عا دت الى الإنهيار مجدداً . وينتظر، حسب المحللين الإقتصاديين والماليين، أن يكون لهذه الإنهيارات إنعكاسات جديدة على أوضاع الناس، خاصة صغار المودعين وأن تمتد آثارها الى أوروبا والعالم.

أما في العالم العربي، حيث الولايات المتحدة تسيطر عسكرياً واقتصادياً ومالياً، فانعكاسات الأزمة هي الأعنف، ربما. ذلك أن واشنطن لم تكتف بما أخذته من أموال البترول في المرحلة الأولى لتفجر الأزمة (حوالي 1200 مليار دولار) ولا بما تصر على طلبه لمنع انهيار مصارف جديدة وبعض القطاعات الإنتاجية (يقال أنها طلبت من دول الخليج 1000 مليار دولار جديدة)، فهي تسعى اليوم الى الإستئثار شبه الكامل بسوق النفط، بدءاً من العراق الذي يقال أنه عاد يعاني من التفجيرات بعد أن أرست حكومته دخول روسيا والصين كشريكين جديدين، عبر المناقصات الأخيرة التي أجرتها في مجال النفط.

يضاف الى ذلك المعلومات التي توافرت تقول أن أزمة دبي (الديون) والدور الأميركي فيها، سببها محاولة واشنطن وقف "التسلل" المالي الإيراني عبر هذه السوق الى العالم الرأسمالي ... هذا، عدا عن أن إستمرار الحرب الأهلية في اليمن بين "الشيعة" و "السنة" ودخول السعودية بكل ثقلها في المعركة، يؤشران الى تغيرات ستطرأ على كل منطقة الخليج ضمن وجهة تنظيم أوضاع المنطقة إقتصادياً وأن الولايات المتحدة، وأن تكن قد خسرت جزءاً من النفط العراقي، إلا أنها لن تسمح ببقائه خارج سيطرتها...

ثالثاً ـ الأوضاع في لبنان

•منذ أيام، اخذت الحكومة الجديدة برئاسة سعدالدين الحريري (والتي أطلق عليها صانعو بيانها الوزاري لقب "الحكومة الواسعة التمثيل ") ثقة كل المجلس النيابي بدون استثناء، مؤذنة ببداية مرحلة جديدة خطيرة في تاريخ البلاد وهي توحد البرجوازية بكل أطرافها في مواجهة الشعب، خاصة في هذه المرحلة الدقيقة، إن عل ى الصعيد الوطني (التهديدات الإسرائيلية) أم على الصعيد الداخلي (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً).

•وإذا كان النقاش حول البيان الوزاري قد تركز على قضية المقاومة وسلاحها من قبل بعض الأطراف المغرقة في يمينيتها، (كالقوات اللبنانية) من كان من أصدقاء إسرائيل، إلا أ ن النص المتضمن في البيان الوزاري قد أتى ملتبساً بحيث يترك الخيار للحكومة في استخدام "حق لبنان" في المقاومة، خاصة وأن إعادة التأكيد على قرار مجلس الأمن 1701 يعطي الفرصة للقوى العسكرية الدولية، المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة، في منع هذه المقاومة وتحجيمها، من خلال انتشار هذه القوى في الأراضي اللبنانية فقط.

•إضافة لذلك، عاد البيان الوزاري للحكومة الجديدة الى الدعوة لتطبيق كل توجهات مؤتمر "باريس ـ3، خاصة في مجال خصخصة الخدمات العامة (كهربا، ماء، هاتف). وإلغاء الصناديق الضامنة لصحة الناس وتقاعدهم. هذا، في وقت لم يطرح البيان معالجات فعلية لمسائل الفقر التي أشار الى تفاقمها.

بكل الأحوال، تشير بعض التقارير المنشورة حديثاً (ومنها النشرة الشهرية لجمعية المصارف وتقرير للأمم المتحدة حول أحوال المعيشة في لبنان) الى الآتي:

- -ارتفع الدين العام مليارين و 153 مليون دولار خلال فترة شهر واحد (هو شهر تشرين الأول الماضي).
- ـ ازدادت نسبة الفقر المدقع في لبنان الى 8% ونسبة اللبنانيين تحت مستوى الفقر الى 28,6 %.
- 52.6% من أهالي منطقة شمال البلاد (قضاء عكار ـ المنية ـ الضنية)؛ 42.2% من سكان الجنوب؛ و 29.4% من سكان البقاع يرزحون تحت خط الفقر.
- -46% هي نسبة الشباب (ما بين 15 و24 عاماً) من مجموع العاطلين عن العمل.

رابعاً ـ مواقف الحزب الشيوعي وتحركات مناضليه

لقد رأى الحزب الشبوعي اللبناني المخاطر الكبيرة الناجمة عن تجمع كل القوى السياسية ذات الصبغة الطائفية في الحكومة الجديدة (122 نائبا من أصل 128). ذلك أن هذا التجمع قد أعطى للحكومة امكانيات كبيرة لتنفيذ توجهات اقتصادية سبق للشعب اللبناني أن رفضها ومنع حدوثها عبر تحركات جماهيرية

ونقابية، ومنها بالتحديد مشاريع خصخصة الادارة العامة والعديد من الخدمات الأساسية (الكهرباء والهاتف بالتحديد).

لذا وضع الحزب برنامجاً مطلبياً انطلق باقفال مداخل العاصمة بيروت تحت شعارات ثلاثة : تأمين الكهرباء وتخفيض سعر المحروقات واعادة النظر بالأجور، خاصة الحد الأدنى . وأعلن، في مؤتمر صحافي عقده بهدف تفنيد ما حمله البيان الوزاري من مخاطر، أنه يضع في أولوياته المقومات التالية :

أ - تطوير فعل المقاومة الوطنية لمواجهة احتمالات العدوان الاسرائيلي التي برزت وتبرز في خطاب حكومة العدو، وكذلك لتحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة.

ب - اجراء الاصلاحات السياسية الملحة، وفي مقدمتها تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية، ووضع مهلة زمنية من أجل انهاء مهمتها، الى جانب الاسراع في وضع قانون عصري اللانتخابات يستند الى النسبية في التمثيل وخارج القيد الطائفي ويعتبر لبنان دائرة انتخابية واحدة ويؤكد على سن ال 18 وعلى الكوتا النسائية المرحلية والمؤقتة، وتعديل قانون البلديات بالاتجاه الديمقراطي نفسه.

ت - وقف مشاريع خصخصة الخدمات الأساسية، من ماء وكهرباء وصحة وغيرها، وتأمينها لجميع اللبنانيين، ووقف مشروع خصخصة الهاتف، والغاء مقررات مؤتمر "باريس 3 " الاقتصادية والاجماعية.

ث - التحرك مع المنظمات النقابية والشبابية من أجل رفع الحد الأدنى للأجور الى مليون ليرة لبنانية شهرياً (667 $)، ودعم القطاعات المنتجة باتجاه ايجاد فرص عمل لأجيال الشباب.

ج - اعادة تفعيل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي واطلاق عمله.

ح - النضال الدؤوب من أجل قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، وكذلك من أجل الغاء كافة أشكال التمييز التي تطال المر أة اللبنانية، ان في القوانين أم على الصعيد السياسي أم في الادارة العامة.

خ - وقف سيلسة الاقتراض المفرط وتجميد TVA وخفض الضرائب غير المباشرة على مشتقات النفط واعتماد الضريبة التصاعدية على المداخيل والأرباح.

بيروت في 2009/12/15

لجنة العلاقات الخارجية

للحزب الشيوعي اللبناني